دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

جوانب من قضايا الأرض والمجتمع الإنتاجي في المغرب الأقصى خلال عهد دولة الموحدين

نادية هاشمي
أستاذة التعليم الثانوي التأهيلي
دكتوراه من جامعة ابن طفيل
القنيطرة – المملكة المغربية

مُلَخّص

اعتبرت الأرض بالمغرب خلال العصر الوسيط هي عصب الاقتصاد وأساس الثروة والجاه، بل كانت وسيلة السلطة المركزية في إلحاق العقاب بالمتمردين، كما اعتبرت وسيلة لإرضاء الموالين للسلطة الجديدة. وبهذا المعنى تكون الأرض وسيلة لتشكيل المجتمع السياسي المؤيد للسلطة الحاكمة داخل المجتمع بمفهومه العام بل المطلق. وتأسيسًا على هذه الرؤية، فنحن نعتقد أن عدم استقرار الوضع العقاري لأرض المغرب الوسيط ساهم وبدون شك في عدم استقرار المجتمع الإنتاجي الفلاحي المتأثر سلبًا بمفهوم الفتح الذي أقحم ضمن منعطفات سياسة أبعدته عن مفهومه الديني المحض. مما مكن الدولة من السيطرة على المجال الجغرافي وإعادة ترتيب الوضع الاقتصادي وفق منظورها المذهبي والسياسي؛ ولعل وضعا من هذا النوع أدى إلى تأرجح المجتمع الإنتاجي بين الغنى والفقر، بين الاحتفاظ بالملكية الزراعية وبين نزع هذه الملكية ومن ثَمَّ وجب علينا النظر من جديد في عوامل البناء والهدم الاجتماعي من خلال دراسة عوامل صناعة الغنى والفقر بمغرب المرحلة موضوع الدراسة. مما يدفع بنا إلى الإقرار بأن الأرض لم تكن وسيلة إنتاجية فحسب وإنما وسيلة الخليفة في بسط هيمنته على الإنسان والمجال. نريد من خلال هذه الدراسة بسط موضوع الأرض والمجتمع الإنتاجي زمن دولة الموحدين، خصوصًا وأن هذه الدولة تشكل استثناء في تاريخ المنطقة اقتصاديًا وسياسيًا ومذهبيًا، وهو الواقع الذي يجعلنا مندفعين بين الفينة والأخرى إلى إعادة سبر أغوار تاريخ التجربة السياسية الموحدية. ولعل اللافت للانتباه هذه المرة هي الأسس المادية لعلاقة السلطة بالمجتمع عامة والمجتمع الفلاحي على وجه من التحديد. ومن أجل إبراز وجهة نظرنا هاته سنحاول النبش في علاقة السلطة المركزية بالفلاحين الذين ظلوا يتأرجحون بين الخضوع والثورة حسب الموقف من السلطة، وهو الواقع الذي سيجعلنا نتعرف على الأسس المادية لتشكل الطبقة الاجتماعية. كما سيمكننا هذا الموضوع من مقاربة موضوع نمط الإنتاج لكن من خلال رؤية ذاتية وداخلية في إطار العلاقة بين البنية الفوقية والبنية التحتية بمغرب الموحدين.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٣ أغسطس ٢٠٢١
تاريخ قبـول النشـر: ٢٩ أغسطس ٢٠٢١

كلمات مفتاحية:

الموحدين؛ الأرض؛ السلطة؛ الطبقة الاجتماعية؛ المغرب الأقصى

معرِّف الوثيقة الرقمي:

DOI 10.21608/KAN.2021.247213

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

نادية هاشمي. "جوانب من قضايا الأرض والمجتمع الإنتاجي في المغرب الأقصى خلال عهد دولة الموحدين".- دورية كان التاريخية.- السنة الرابعة عشرة- العدد الثالث والخمسون؛ سبتمبر ٢٠٢١. ص٥٧ – ٧٠.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: nadia.hachimi2@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّورية كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

نبتغي من خلال هذه الدراسة طرق أبواب موضوع ينتمي إلى مجال التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ويتعلق الأمر بالنظام القانوني للأرض في علاقته بالفئات الإنتاجية الزراعية خلال عهد الدولة الموحدية. وحسب اعتقادنا فإن دراسة الوضع القانوني للأرض يعتبر أحد المسالك القويمة التي تمكننا من سبر أغوار قضية النمط الإنتاجي السائدة خلال هذه المرحلة التاريخية بعيدا عن مزالق الأحكام المسبقة التي من شأنها أن تجعل الباحث ينزاح عن التعليل العلمي السليم للظاهرة موضوع الدراسة. إن من شأن الوضعية العقارية أن تطالعنا عن طبيعة العلاقات الإنتاجية ونوعية الضرائب وقيمتها وكذلك أثرها على الساكنة في إطار دراسة علاقة السلطة بالمجال الفلاحي. ومن ناحية أخرى يعتبر هذا النوع من الدراسات معبرًا مهمًا للكشف عن خبايا علاقات الإنتاج والقوى الإنتاجية، بالإضافة إلى معرفة الطريقة التي تأسست بها الثروة لدى المستفيدين والكيفية التي أسست لمفهوم العوز والفقر المؤدي إلى العيش على هامش المجتمع؛ وكيف يمكن لهذا الهامش أن يكون أحد عوامل تحريك تاريخ المنطقة.

إن الأهمية التي تكتسيها دراسة الوضعية العقارية أو القانونية للأرض تتجلى كذلك في التعرف على آليات إنتاج الفئات الاجتماعية. إلى جانب الكشف عن العوامل السياسية المسؤولة عن تدهور الإنتاج الفلاحي أو قلته بالمغرب الوسيط. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل لعب الوضع العقاري لأرض المغرب خلال العصر الوسيط دورا كبيرا في تحريك المجتمع المنتج للرأسمال الرمزي، بمعنى الإيديولوجية المهيمنة التي تشكل الجزء الأكبر من البنية الفوقية المسيطرة والموجهة للبنية التحتية. وسوف تتضح الرؤيا العامة إذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والتحركات البشرية على مستوى المجال الجغرافي؛ حيث سيتبدى لنا مدى تضارب المصالح الاقتصادية للطبقات الاجتماعية في علاقتها بالفئة الحاكمة عندئذ. لأن التوترات السياسية التي مرت بها المنطقة جعلت الأرض ووضعها القانوني يعيش نفس التقلبات. مما ينهض دليلا على ظننا هذا، هو اعتبار أن كل دولة تمكنت من بسط سيطرتها على مغرب العصر الوسيط اعتبرت نفسها فاتحة للمجال موضوع الدراسة؛ واستعمال لفظ "الفتح" يحمل معنى ثقيلا يجعله مرتبطا بالمصلحة المادية للدولة وبواجبات الرعية إزائها. وبالتالي يلزم على الباحث المهتم بمثل هذه المواضيع، أن يضع في الحسبان فسيفساء المصطلحات السياسية ذات الأبعاد الاقتصادية في علاقتها بالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، بما تحمله من معاني تسعف في معرفة أسلوب التعامل مع الأرض باعتبارها مصدرًا للمادة من جهة ومن جهة أخرى فهي المرآة العاكسة للمجتمع الذي شكل البنية التحتية للنظام السياسي والاقتصادي القائم.

أدى عدم استقرار الوضع القانوني لأرض المغرب الأقصى، إلى عدم استقرار الوضع المادي للفئات الاجتماعية الشيء الذي سوف يؤدي إلى ميوعة الصراع الطبقي[1]؛ الشيء الذي سيحكم على الفئات الإنتاجية العيش وفق نظام منتظم من الرتابة التي طبعت مختلف نواحي الحياة الاقتصادية. غير أن النظر إلى خصوصية التربة الاجتماعية للمنطقة من شأنها أن تدفع بنا إلى تقديم بعض التوضيحات من خلال دراسة المؤسسات ودور الدولة وانعكاس ذلك على الوعي الطبقي. وما يدفعنا إلى الانسياق خلف هذه الفكرة أن تكوين الطبقات الاجتماعية ارتبط أوثق الارتباط بطبيعة ملكية الأرض؛ فكل نوع أفرز بنية اجتماعية معينة حيث نجد: أراضي الإقطاع/أراضي الدولة، الأراضي الجماعية/ الملكية الفردية/أراضي الأحباس. فهناك أراضي قام أصحابها بتقديمها كوقف وأراضي أخرى اضطر أصحابها إلى التخلي عنها.

لقد أسهم وبشكل مباشر عدم وجود نظام ثابت للملكية في عدم تبلور تكوينات طبقية خالصة ومحددة وهذا ما سيؤدي إلى تحكم البنية الفوقية في البنية التحتية وليس العكس. إذ صار المجتمع سواء الإنتاجي أو الديني أو غيرهما يشكلان النموذج المقولب الذي أرادته له السلطة المركزية بأن يكون عليه. فقد أُريد له أن يكون مجتمعًا خاضعًا لا يملك من القدرات ما يؤهله ليغير تشكيلته الاجتماعية الاقتصادية وبالتالي يغير من أسلوبه الإنتاجي، ونظرًا لهذه الظروف ظل الواقع المعيش انعكاس للمجتمع[2].

إننا نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط ضوء البحث والنقاش عن قضية الأرض في علاقتها بالمجتمع الإنتاجي من خلال جوانب تعود إلى عهد دولة الموحدين. ومن أجل الخروج بهذه الورقات إلى بر الأمان نقترح الجواب على شبكة من الأسئلة الإشكالية من قبيل: ما هو الوضع القانوني لأرض بلاد المغرب الأقصى خلال عهد دولة الموحدين؟ وكيف تم تسييس المفاهيم الشرعية ذات الصبغة الدينية من أجل خدمة الأهداف السياسية؟ ثم ما هو الأثر ذلك على البنية الاجتماعية الإنتاجية خلال هذه المرحلة من تاريخ المغرب الوسيط؟ وكيف

عمل هذا الوضع على صناعة الفقر و التفقير وأيضا صناعة النخب الموالية للسلطة القائمة؟

إننا نروم من خلال هذه الدراسة إلى المساهمة في ذلك الجدل الذي قاده العديد من الباحثين والمتمأسس حول الأرض ووضعها القانوني وما أفرزه هذا الوضع من انزلاقات اجتماعية داخل نمط إنتاجي مطاط تأرجح ما بين الإقطاع ونمط اقتصاد المغازي[٣].

أولاً: الأرض من خلال تنظيرات الفقهاء

يُعَدّ المدخل الفقهي المعبر القويم لفك شفرة الوضع القانوني لأرض المغرب خلال العصر الوسيط، سواء تعلق الأمر بالفترة التأسيسية المرتبطة باتصال الإسلام بأرض المغرب زمن الفتوحات أو ما أعقبها من فترات. ومن بين الأمور المتدخلة في مجال تنظيم الأرض هي المستجدات الدينية والسياسية والاقتصادية التي سوف تدلي بدلوها في ترتيب الوضع العقاري للأرض التي اعتبرت المصدر الأول للثروة المادية بجانبيها الإنتاجي والجبائي. وتبعًا لنظام الإسلام فإن النوع العقاري للأرض أو وضعها القانوني يترتب عليه تحديد قيمة الضرائب ونوعها. وبالتالي فإن تحديد طبيعة البنية العقارية لأرض المغرب من شأنه أن يسعفنا في فتح ملف الضرائب التي فرضت على الساكنة كشكل من أشكال التعاقد الاتفاقي الرمزي للتبعية إلى الدولة غير أن المقام لن يسعفنا في المقاربة هذا الموضوع.

هناك العديد من التآليف التي اتخذت من الأرض والقضايا المرتبطة بها موضوعا لها، والتي صنفت بغية المساهمة في معالجة قضايا الأرض المفتوحة بهدف وضع إطار تشريعي يتم الاستناد إليه من أجل التعامل معها وفق قاعدة شرعية بكل البلاد المفتوحة، كما استهدفت هذه الكتب وضع آليات لتنظيم المجتمع الإنتاجي من خلال تنظيم العلاقات بين الأطراف المتدخلة في العملية الإنتاجية المرتبطة بالأرض، وتندرج هذه الكتب ضمن الكتب الخراجية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- كتاب الخراج لصاحبه يعقوب بن إبراهيم الذي اشتهر بالقاضي أبي يوسف (١٨٢هـ/ ٧٩٨م).
- كتاب رجب الحنبلي المعروف بالاستخراج لأحكام الخراج (ت. ٧٩٥هـ/١٣٩٣م).
- كتاب الأحكام السلطانية للماوردي (ت. ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م).

وحسب ما يظهر فإن الفقهاء عملوا على تقسيم الوضع القانوني للأرض إلى أربعة أنواع:

الأراضي التي أسلم عليها أهلها: فقد منحهم الفقه الإسلامي حق تملكهم مقابل دفع ضريبة العشر، ويمارسون عليا جميع الحقوق كالبيع والإرث، أما الأراضي التي فتحت وظل أصحابها على دينهم، فهي أراضي خراج وتنظيم بموجب اتفاق ضمني بين أصحاب الأرض والدولة[٤].

بينما اختلف الفقهاء حول الأراضي التي فتحت عنوة ولعل هذا الوضع إنما هو ناتج عن اختلاف الظروف السياسية لمراحل الفتح. ومن أجل تجاوز هذا الخلاف اعتمد الفقهاء على ما عمل به الرسول صلى الله عليه وسلم، في أراضي مكة حيث تبتت وضعيتها على ما كانت عليه من قبل والمستجد الذي طرأ عليها أنها أصبحت أرضًا عشرية. كما اعتمدوا على التوجه الذي رام إليه النبي في أراضي خيبر حيث جعلها فيئا فخمسها بمعنى أن الدولة أخذت الخمس وقسمت الأربعة أخماس أجزاء أخرى على المسلمين فكانت الأراضي عشرية.

كما استند الفقهاء أيضًا إلى ما عمل به عمر بن الخطاب بعد فتح الشام والعراق حيث جعل ملكية هذه الأراضي جماعية لصالح كل المسلمين، كما فرض على أصحابها الجزية والخراج لفائدة بيت مال المسلمين. حيث ترك عمر بن الخطاب ملكية هذه الأراضي في يد أهلها وصنفهم ضمن أهل الذمة فأوجب عليهم الجزية وعلى باقي السكان ضريبة الخراج[٥]. إضافة إلى هذه الأنواع المذكورة نضيف حالة أراضي الموات؛ وهي تنقسم إلى صنفين: الأراضي التي مات عنها أهلها أو التي لم تكن متملكة من الأصل، أو أراضي كانت عبارة عن مفيض ماء أو أجمة كما سماها الماوردي[٦]. أما النوع الثاني من هذا الصنف فهو يندرج ضمن ما يعرف بالصوافي، والذي غالبًا ما يقصد به ما أصفته الدولة واستخلصته من مساحات وأصبحت هي المالكة لها، وتجمعت لديها مساحات هامة وثروات لا بأس بها عبر الأراضي التي تخلى عنها أهلها وبالتالي انتقلت ملكيتها إلى الدولة، أو أن أصحابها هربوا أو ماتوا إبان الحروب.[٧]

حظي هذا النوع بالذات من الأراضي باهتمام الفقهاء فعملوا على تحديد علاقاته بالدولة كما وضعوا المسالك القانونية التي عبر منها التمليك أو التفويت. خاصةً وأنها ارتبطت بمصطلح الموات كما ارتبطت بمفهوم الإحياء بمعنى إحياء هذه الأراضي. ولعل القالب الفقهي الذي اعتمد عليه الفقهاء في تدبير هذا النوع من الأراضي هو الأحاديث النبوية[٨]، والمناقشات الفقهية التي اتخذت من وضعية هذه الأراضي موضوعا لها غير

أن الاختلاف وعدم الوضوح ظلا يحفان هذا الموضوع. ويبدو الأمر جليا من خلال الارتباك في التحديد واستمرارية الجدل حول الموضوع من خلال طرح عدة تساؤلات: فهل يعتبر عمارة الأراضي الموات آلية لتملكها؟ أم أن الإمام وموافقته أمر ضروري بهذا الخصوص؟ هذا إضافة إلى أن مناصري المالكية قاموا بالتمييز بين الأراضي المجاورة للعمران والأراضي البعيدة عنه إضافة إلى تحديدهم للآليات الكفيلة بإحياء أراضي الموات باعتبار زراعتها أمر ضروري لضمان الأمن الغذائي للمسلمين ولاستقرار المجتمع.

يبدو أن قضية التحديد القانوني لأرض المغرب قد استأثر باهتمام الفقهاء نظرا للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تقام وتكون الأرض أساسا لها. وحسب ما توفر لدينا من معلومات فإن الأرض بالمغرب الأقصى استقر حالها على ما جاءت به الحالتين الأخيرتين: وهما الأراضي العنوية وأراضي الصوافي، التي تعددت آليات تملكها مما جعلها خاضعة ومتأثرة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها المنطقة طوال العصر الوسيط؛ ومنذ مرحلة الفتح الإسلامي وما جاء به من تغيير سياسي وإيديولوجي جعل المنطقة تدخل في مرحلة جديدة من تاريخها[٩]. دليلنا في ذلك ما ورد لدى الونشريسي الذي اعتبر أن البلاد الغربية لم تجر في الافتتاح على قانون واحد، بل منها ما افتتح عنوة ومنها ما افتتح صُلحًا. أما عن بلاد الأندلس فقد نص بن حبيب على أن أكثرها افتتح عنوة، أما بلاد "إفريقية وهي معظم المغرب ففيها بلاد ليست بصلحية ولا عنوية وبالجملة نفيها من خلاف ما تقدم"[١٠].

يظهر إذن أن الجدال كان واسعًا حول الوضع القانوني لأرض المغرب؛ مما لم يسعف في تحديد دقيق للنظام العقاري وهذا ما سيفتح الباب على مصراعيه أمام تقاطع المصالح السياسية والأنظمة القانونية مما سيفرز نوعا من التعايش الوثيق بين السياسي والتشريعي/ الشرعي عبر اختلاف الوضع القانوني لأرض المغرب حسب اختلاف المذاهب والتوجهات السياسية للدول التي تعاقبت على حكم البلاد.

ثانيًا: الوضعية القانونية لأرض المغرب نماذج من حتمية الواقع السياسي

من بين الأسئلة الرصينة التي طرحت حول تحديد الوضعية القانونية لأرض المغرب داخل الدين الجديد هو ما تعلق بصدى وواقعية المفاهيم المشرقية في الرصيد الفقهي المغربي وداخل الجغرافيا السياسية للمغرب الوسيط[١١]. غير أن الحصيلة التاريخية لمنطقة المغرب تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي وجدت بالشرق الإسلامي، دليلنا في ذلك أن أرض المغرب ظلت مضوع نقاش مطول بين الفقهاء حول: هل فتحت عنوة أم صلحًا؟ فهذا الجدال كان الأكثر حقيقة والأكثر واقعية بين الفقهاء؛ وذلك نظرا لما سيترتب عن هذا الجواب من نتائج مجالية وأيضًا مالية سواء تعلق الأمر بالسلطة أو المجتمع لأن تنظيم الجباية سوف يتحدد انطلاقا من موقف هؤلاء الفقهاء من الأرض. فالأمر إذا مرتبط باقتصاد الدولة كما بدينامية الجماعة الإنتاجية داخل السلم الاجتماعي والنظام الاقتصادي العام.

من أبرز مواضيع هذه النقاشات المطولة ندرج ما أورده الونشريسي حول جواب ابن مرزوق (ت.٨٤٢هـ/١٤٣٨م)، عن سؤال يتعلق بأرض القانون حول حكم بيعها وإرثها فكان جوابه: "العادة بيع الأرض القانونية بالمغرب وإرثها والظاهر من حالها أنها مملوكة"[١٢]. ولعل الونشريسي لم يقتنع بهذا الجواب المختزل لذلك أتبعه بتعقيب مطول ندرجه كالتالي:" اختلف في أرض المغرب فقيل عنوية، وقيل صلحية، وقيل التفصيل بين السهل والجبل وقيل بالوقف، وأما أرض إفريقية، فقال بن أبي زيد في أرض العنوة والصلح من النوادر عن سحنون قال: كشفت عن أرض إفريقية فلم أقف منها على حقيقة من عنوة أو صلح، وسألت عن ذلك علي بن زياد فقال: لم يصح عندي فيها شيء، وأما بلاد المصامدة وأرض مراكش فقال بن عبد الحكم: اتفق أشياخ بلادنا من أهل العلم أنها أسلم عليها أربابها وليس فيها صلح ولا عنوة، وقال عن أبي الأصبغ القرشي: أدركنا أهل الفقه والورع في بلاد الأندلس يشترون الأرض فيها ويبيعون ونحن متبعون لهم وأنتم متبعون أسلافكم في المغرب"[١٣] وعلى نفس الدرب سار الجزنائي الذي استهل مؤلفه جنى زهرة الآس بمحاولة في تحديد الوضع الشرعي لأرض المغرب الأقصى. وقد أفرد لنا ثلاث شهادات بهذا الخصوص وهي تعود إلى أبو الحسن القابسي في شرح موطأ مالك[١٤]، حيث أقر من خلال هذه الشهادات أن هناك اختلاف كبير حول أرض المغرب هل فتحت عنوة أو صلحًا أم أنها مختلطة. **وتتضمن هذه الآراء ما يلي:**

- **الاتجاه الأول**: الذي يظهر من رواية ابن القاسم عن مالك أنها فتحت عنوة بالسيف لأنه جعل في المعادن النظر للأمام ولو صح ذلك لم يجز لأحد بيع شيء منها كأرض مصر وطنجة لأنها افتتحت بالسيف.

- **الاتجاه الثاني**: قيل صلحا صالح عليها أهلها فإن كان كذلك جاز بيع بعضهم من بعض.

- **الاتجاه الثالث**: قال أصحابه بأنها مختلطة هرب عنها أهلها في بعض المناطق، ومن ظل بيده أرضا فقد صارت له، واعتبر أن هذا هو الصحيح[١٥].

من جديد نجد أنفسنا أمام ارتباك فقهي واضح حول تحديد الوضع القانوني لأرض المغرب، ومن جهة ثانية، استوقفتنا مجموعة من العبارات التي تتميز بوزن تاريخي بالغ الأهمية؛ مما يحتم علينا تمعين الملاحظة حولها؛ وهي: "يوجب النظر فيها أن تجري على ما توالت عليه القرون الماضية في آخرها وتقرر في أيدي مالكها " و"...اغتصب أو أجلي عنه أهله". فحمولة هذه العبارات تدفعنا إلى تقديم ثلاثة استنتاجات: الأول يتعلق العمل بالتقليد الموروث في التعامل مع الأرض، ولربما تم الاعتماد على التقاليد المعمول بها قبل الفتح الإسلامي لأن المنطقة اشتهرت بالرعي والزراعة منذ فترات مبكرة من تاريخها، حيث أن الأهالي الذين قاوموا الاحتلال الروماني فقدوا أرضهم وحريتهم وممتلكاتهم أمام قوة القانون الروماني[١٦]، وهذا ما ينطبق على المبدأ الذي صارت عليه الأرض العنوية. أما الاستنتاج الثاني يتجلى في وجود الملكية الخاصة للأرض، بينما يتمثل الاستنتاج الثالث في أن هناك أراضي اغتصبت من أصحابها أو أجلي عنها أهلها وهي الأراضي التي تندرج ضمن أرض الصوافي والموات.

هناك إشارة وردت لدى الجزنائي توضح تلك العلاقة الموجودة بين التنظيم القانوني للأرض ومسألة الضرائب، وهي تعود إلى عهد أحد عمال المنصور بن أبي عامر حين سيطر على أراضي فاس فسأل عن وضعية الأرض؛ هل هي صلحية أم عنوية فكان الجواب بالنفي وأن الجواب لدى الفقيه أبا جيدة بن أحمد، فكان جوابه أنها أسلم عليها أهلها، فقال لهم خلصكم الرجل ولعل هذا الجواب يحتمل وجود مرجعية مادية ضرائبية أكثر منها سياسية لأن الوضع الشرعي للأرض هو ما يحدد قيمة ما يفرض عليها من جبايات[١٧].

بعودة إلى أحداث القرن الأول والثاني الهجريين بالغرب الإسلامي، نجد إشارتين على غاية من الأهمية تستحقان شيئًا من التأمل المتأني؛ الإشارة الأولى تعود إلى السياسة التي اتبعها عمال الأمويين بالمغرب الأقصى ورد فعل الأمازيغ. فتارة نجد مفهوم الجزية عهد يزيد بن أبي مسلم الذي قتله الأمازيغ بسبب اعتزامه السير في أهل المغرب بسيرة الحجاج في أهل العراق؛ بمعنى الإبقاء على ضريبة الجزية على رقاب الذين أسلموا، مع إرجاع السكان إلى قراهم على الحالة التي كانوا عليها قبل الإسلام[١٨]. وتتمثل الإشارة الثانية في السياسة التي نهجها عمر بن عبد الله المرادي الذي أساء السيرة وتعدى في الصدقات العشر وأراد أن يخمس البربر وهذا ما نتج عنه ثورة سنة ١٢٢هـ[١٩].

وقد اختلفت تفسيرات الباحثين حول الدوافع التي أدت إلى تخميس البربر، فهناك من قال بأنهم لم يسلموا إسلاما حقيقيا وأن خفوت درجات الإيمان في قلوبهم هو ما أدى إلى تخميسهم[٢٠]. وفي اتجاه مغاير نحى أحد الباحثين[٢١] الذين أبانوا عن علو كعبهم في مجال التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد المغرب خلال العصر الوسيط، إلى إبراز الأسباب المادية التي كانت وراء حركات البربر ضد الحكم الأموي بالمغرب حيث اعتبر أن السبب المباشر لهذه الثورات هو رفضهم لسياسة الإقطاع التي بدأت تتكون مع الفتح الإسلامي بالمغرب الأقصى. والتي ظهرت أبرز معالمها في السياسة المالية المجحفة التي نهجها الأمويون بالمغرب، الذين استهدفوا بالأساس خيرات الأرض والثروة الحيوانية إضافة إلى استرقاق السكان. وعلى هذا الأساس يظل التفسير الديني تفسيرًا مبتورًا وغير متكامل أبدًا، إذ من شأنه أن يعتم الطريق نحو الحقيقة الموضوعية.

تتضح معالم هذه السياسة في كيفية أجرأتها، فقد ذكر أنه من أجل الحصول على الفراء الأبيض للبقر تم ذبح ألفا منها نزولا عند رغبة السلطان[٢٢]. ولم تقف السياسة الضرائبية للفاتحين عند هذا الحد بل تجاوزته إلى تشيئ الساكنة واعتبارها شيئا قابلا للمبادلة، يظهر ذلك بشكل واضح من خلال المكتوب الذي أرسله عمر بن العاص إلى أهل لواتة البربر من ساكنة برقة، ومضمونه أنه بإمكانهم أن يبيعوا أبنائهم ونسائهم مقابل ما عليهم من الجزية. وفي حالة أخرى جاء لدى البلاذري عن ميسرة المطغري أن عمال الخلافة في المغرب قد ساوموا البربر على أن يأخذوا كل جميلة من بناتهن وكان جوابه "أن ذلك لم يوجد لا في الكتاب ولا في السنة ونحن مسلمون"[٢٣]، هذا إضافة إلى أن خلفاء المشرق عملوا على استجلاب البربريات عن طريق عامل إفريقية والظاهر أن ابن الحبحاب سهل لهم الطريق للحصول على الفتيات الجميلات غير أن ذلك لم يتأتى له إلا عبر سياسية التعسف والقوة التي نهجها في أهل المغرب[٢٤].

تنجلي العتمة شيئا فشيئا لما نغوص في مثل هذه الممارسات التي تشكل الشق التنفيذي من السياسة العامة المتبعة في البلاد المفتوحة، هذه السياسة التي تأسست على الإقطاع والاسترقاق، مما أغضب البربر وجعلهم يتخذون من الثورة كتعبير عن رفضهم لسياسة الأمر الواقع هاته. والظاهر أن مسألة التشكيك في إسلام أهل المغرب سوف تصبح

متجاوزة بدليل جواب ميسرة المطغري الذي أورده الطبري حول مقارنه ما جاء في الكتاب والسنة مع ممارسات الباحثين عن المال تحت ذريعة الهلال. والواضح أنه لم تكن أية علاقة بين المكتوب على المستوى النظري والسياسة المطبقة على أرض الواقع؛ ولعل هذا ما دفع البربر إلى الالتفاف نحو مذهب جديد جمع بين أصحابه نفس الدافع الاجتماعي والسياسي وأيضًا الاقتصادي وهو بسيط لكنه ثوري وكن الكراهية للخلافة الأموية ووقف حاجزًا أمام تجاوزاتها التي مست الإنسان والمجال خلال المرحلة موضوع الدراسة. إنه المذهب الخارجي الذي تلاءمت مبادئه مع طبيعة إسلام البربر الذي كان بسيطًا وخاليًا من أي تعقيد.

ولا غرو، فقد تجاوز الأمر كل ما ذكر حيث مس الإقطاع الأراضي الزراعية وظهرت الملكية الخاصة لفائدة الطبقة الاجتماعية الجديدة، المكونة من السياسيين أهل الإدارة والتسيير من الفاتحين العرب وهم الأكثر حظا. ولا جدال في أن السياسة التي انتهجها يزيد بن أبي مسلم حول إرجاع الأمازيغ إلى قراهم وعلى الأرجح أنها القرى التي عاشوا فيها زمن الاستعمار الروماني. حث لم يتغير الحال المادي للبربر عن الفترة السابقة لقدوم الفاتحين العرب. وهنا نملك مشروعية التساؤل عن مآل الأراضي الخصبة التي كانت في حوزة الوندال والرومان من قبل؛ هي نفسها الأراضي التي كانت من نصيب الطبقة الأرستقراطية الهجينة التي تكونت في بلاد المغرب عقب عملية الفتوحات، والتي استحوذت على السلطة ومارست العنف المشروع وإلزامية الإكراه[٢٥]؛ تكريسا للسلطة الجديدة وحماية لمصالح حقوق الخلافة المركزية بالمنطقة الجديدة كنوع من أنواع التبعية وامتدادًا للسياسة التي كان معمولاً بها في جميع المناطق المفتوحة.

تعزيزًا لنفس الطرح أورد لنا ابن عذاري نصين تتجلى أهميتهما في توضيحهما لطرق الاستفادة والاستغلال للثروة. جاء في النص الأول "روي أن بعض وكلائه زرع فولاً كثيرًا في بعض رياضاته، فقال له ابن اللحناء أتريد أن أعير بالبصرة فيقال يزيد بن حاتم البقلاني"[٢٦]؛ بينما يفيد النص الثاني تملك أحدهم لثروة حيوانية هامة هو وابنه[٢٧]. وعلى ما يبدو أن النصين قد يسهلان على الباحث مأمورية البحث والتقصي عن آليات وطرق الاستغلال، فقد كان يتم ذلك عبر وكلاء وهذا يعني أن صاحب الأرض لم يكن من ساكنة المجال الريفي بل كان من الملاك التغيبين الذين قطنوا المدينة واستفادوا من ريع الأرض عبر وكلاء أو مستأجرين. بينما يوضح النموذج الثاني توسع دائرة الفائدة من الشخص إلى أبنائه وليس من المستبعد أن تكون هذه الامتيازات الإقطاعية وراثية فيزداد الغني غنى بينما يزداد الفقير فقرًا.

لم تكن العقارات هي الوسيلة الوحيدة لتكوين الثروة، بل اهتدى العرب الفاتحين ومنذ زمن مبكر إلى أهمية التجارة مع السودان الغربي وأهمية المواد المجلوبة من تلك الرقعة الجغرافية والمتمثلة في الرقيق والذهب، يبدو ذلك جليًا من خلال وصول عقبة بن نافع إلى بلاد كوار ثم اتباع حبيب بن أبي عبيدة طريق سوس في اتجاه الصحراء الكبرى واستيلائه على كميات من الذهب، وفي سنة ١٢٧هـ، قام عبد الرحمان بن حبيب وهو أمير القيروان بحفر عدة آبار على طول الطريق العابرة للصحراء بين تادمكت و أوداغست ولعل الهدف من وراء ذلك هو إدراك الأهمية الجيو اقتصادية للمناطق الجنوبية لبلاد المغرب ويظهر هذا الإدراك من خلال إدخال الصحراء في الدورة الاقتصادية المغربية الجديدة وذلك عبر السيطرة على مسالك الذهب والرقيق، وسحب البساط من الأمازيغ الذين دخلوا في صراع طويل مع العرب من أجل كسب الرهان والحفاظ على دورهم التجاري بالمنطقة[٢٨].

وغير بعيد عن هذه المرحلة المتزامنة والمرحلة التأسيسية للغرب الإسلامي، تحدث الرقيق القيرواني عن فتوح موسى بن نصير في إفريقية؛ حيث أمر بسر بن أرطأة بالدخول إلى قلعة مجانة التي فتحت عنوة، وجرى عليها ما يجري من أحكام على المناطق العنوية. حيث سبى أهلها وغنم منها أموالا كثيرة إضافة إلى الكميات المهمة من الذهب والفضة التي تم العثور عليها بالإضافة إلى الغلمان والصبايا، فخمس ذلك وكانت قيمته الإجمالية تناهز الخمسة وعشرين ألف دينار فبعث بكل هذه الثروة إلى الوليد بن عبد الملك بمركز الخلافة[٢٩].

وفي إطار بحث عمال الأمويين على رضى الخليفة نجد حسان بن النعمان الذي تم تلقيبه بالشيخ الأمين، ففي إطار رغبة الخليفة عبد العزيز بن مروان في عزل بن النعمان قام هذا الأخير باتقاء شر حاشية السلطان وذلك بإخفائه للجواهر والذهب والفضة عن أنظار مساعديه. حيث أهدى لعبد العزيز أجمل الجواري، ولما حضر أمام الخليفة فاجأه بكميات الذهب والفضة التي جاء بها من إفريقية رغبة منه في أن يظهر له حسن نواياه بل أن يظهر له أنه رمز للأمانة وأهل لها وبهذا الإجراء عدل الخليفة عن قراره في أن يعزل بن النعمان بل أثنى عليه ولقبه بالشيخ الأمين[٣٠]. وكما هو ظاهر أن هذا الرضى كان باهض

الثمن وعلى حساب الأهالي البربر من ساكنة بلاد المغرب المتغلب عليهم.

ويرى أحد الدارسين[٣١] أن انخراط البربر في إطار الحركة الخوارجية، واحتضانهم لحركة الأدارسة، كانت مناسبة للتخلص من الضرائب المجحفة المفروضة عليهم لأنه تم اعتبار أراضيهم عنوية وخراجية في الآن نفسه مما سيجعلهم عرضة لاستغلال ضريبي جائر. غير أن أمل سكان المنطقة سيخيب خاصة مع الدولة المرابطية حيث سيفرض خلفاء يوسف ابن تاشفين نظاما ضريبيا لن يكون في مصلحة الدولة التي سقطت وهي في زهرة عمرها؛ حيث استغل الموحدون هذا الواقع ليؤسسوا لحملتهم الشعواء ضد الحكم المرابطي. فماهي مميزات وضعية الأرض خلال عهد دولة الموحدين؟

ثالثًا: الموحدون والتنظيم القانوني لأرض المغرب الأقصى

لا مراء في أن تاريخ قيام دولة الموحدين ظل مرتبطًا بالعقيدة التومرتية التي شكلت الحافز السياسي والمذهبي لقيام هذه الدولة، وليس من المستبعد أن تكون سياسة الموحدين الاقتصادية بما فيها نظام ملكية الأرض مشبعة بهذا المذهب العقدي الذي أثر بدون شك على كل مناحي الحياة داخل دولة المصامدة. فمعلوم أن الموحدين قد أكنوا العداء المغرض لنظرائهم المرابطين بل ولمناصريهم أيضا، لذلك نجد أن مرحلة قيام الدعوة الموحدية ظلت مرتبطة بسياسة الاعتراف الدموية التي نظمت سواء في المجال الحضري أو على مستوى الأرياف خصوصا منها المناطق الجنوبية وذلك سنة ٥٤٤هـ/١١٤٩م[٣٢]. وقد دشنت هذه العملية بتصفية قبائل بورغواطة المستوطنة بسهل تامسنا، كما استهدفت هذه السياسة إضعاف قبائل دكالة المستوطنة نفس السهل، ومرد ذلك أن هذه القبائل رفضت العقيدة الجديدة والصحيحة في نظر أهلها. مما يجعلنا نقر بأن الغلاف المذهبي لدولة الموحدين سوف يؤثر بشكل مباشر على نظام ملكية الأرض كما سيأثر على طريقة تنظيم مجال المغرب الأقصى.

يمكننا أن نلمس هذا الواقع من خلال إجراءين: الأول ويندرج ضمن ما يعرف بالتطهير الذي يقصد به تطهير العاصمة مراكش، بعدما رفض الموحدون الدخول إليها إلا بعد استئصال شأفة أواخر المرابطين ومناصريهم. ولم يقتصر الأمر عن الأشخاص بل شملت هذه العملية هدم جوامع المدينة وإقامة جوامع أخرى. هذا على الرغم من أن المدينة تتميز بموقعها الاستراتيجي الهام فهي في سفح الجبل على هضبة مهمة تمكنها من مراقبة القبائل الجبلية المحيطة بها، كما أنا تشرف على سهل دكالة الغني وهذا ما نستفيده من خلال شهادة معاصرة لكل هذه الأحداث[٣٣].

أما الإجراء الثاني فيعود إلى استقدام القبائل العربية الهلالية وتوزيعها على هذه المناطق السهلية وذلك سنة ٥٥٥هـ/١١٦٠م، وذلك بعد عملية الاعتراف بشكل مباشر وهذا يستدعي التساؤل عن وضعية الفئات الاجتماعية القارة وكذلك الوافدة. من المستفيد؟ فهذا التدافع البشري سوف يؤثر بشكل مباشر على الجماعات الإنتاجية كما أن منح الأراضي على شكل إقطاعات سوف يدفعنا كذلك إلى طرح تساؤلات عدة حول الجماعات البشرية المنتجة من يشتغل لصالح من؟ أي نظام اقتصادي واجتماعي عرفته المرحلة؟ وما يجعل هذه الأسئلة تزداد مشروعية هو اعتبار أن الأرض هي الوسيلة الإنتاجية الأولى خلال هذه المرحلة التاريخية.

يظهر أن مبدأ المتغلب هو الذي طبع طريقة تعامل الموحدين مع الأرض، فالأرض التي فتحت عنوة تعود إلى الدولة وإلى السلطان هو الذي ينظر في أمرها. أما صاحبها فيتحول إلى عبد مسترق في أرضه كما أنه يفقد ملكيته لفائدة السلطان. ويظهر ثقل هذا الوضع من خلال الإجراءات التي قام بها الموحدون لما فتحوا مدينة مكناسة عنوة حيث: "تملك الموحدون البلاد والأموال وصار الناس عمارا في أملاكهم يؤخذ منهم نصف الفواكه الصيفية وثلثا غلة الزيتون"[٣٤]، وعلى ما يبدو أن هذا التعامل دفع الفلاحين إلى الفرار والهجرة من أراضيهم. أما بالنسبة للأراضي الفارغة من جراء الحروب الطاحنة التي دارت بمجال سهل دكالة وأراضي بورغواطة فقد أسندت إلى القبائل الهلالية على شكل إقطاع انتفاع لا تمليك مقابل أداء الخدمة العسكرية وأداء الزكاة لبيت مال الدولة[٣٥]. مع العلم أن هذه الأراضي في أصلها عنوية حيث أن أمرها كان في يد السلطان هو الذي يحدد وضعيتها.

عرف الموحدون سياسة الإقطاع هذه منذ عهد بن تومرت، لما اقتحموا أملاك قبيلة هزميرة، حيث اتخذ الإقطاع خلال هذه المرحلة شكل "الجزاء". وحسبنا أن ما جاء به ابن القطان ليؤكد ظنوننا حيث قال: " فقتل منهم في ذلك اليوم نحو خمسة عشر ألف وسبى حريمهم وغنمت أموالهم فقسم أرضهم وكرومهم بين الموحدين(...)، وأصفى ديارهم جوائز جوائز لكل جائزة قبيلة"[٣٦]. ويعتبر الإجراء الذي قام به عبد المومن سنة ٥٥٤هـ/١١٥٩م، والمعروف تاريخيا بالتكسير وهو الإجراء الذي حسم في مسألة الأرض بالمجالات التابعة للدولة الموحدية،

فهو عبارة عن عملية إحصائية للأراضي وأنواعها وذلك بغية تحديد ما يدخل في ملكية الدولة وما يدخل في ملكية الغير و ما يتوجب على الرعية من واجبات ضرائبية حسب نوع الأرض والمحصول، فقد أمر عبد المومن بتكسير بلاد إفريقية والمغرب بالفراسخ والأميال طولاً وعرضًا، فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والأنهار والسباخ والطرقات وما بقي قسط عليه الخراج وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق فاعتبر أول من أحدث ذلك بالمغرب[٣٧].

ولعل هذه السياسة قد أثرت بشكل مباشر على الوضعية القانونية للأرض، حيث ألغي التخميس الذي من المحتمل أن يكون أحد أسباب قيام الثورات التي عرفتها الدولة الموحدية في مختلف مراحل عمرها السياسي. غير أن هذه الثورات نشبت في المناطق التي تم اعتبارها عنوية مثل ثورة بن هود الماسي بسوس، وثورة البورغواطيين الذين تحالفوا مع القاضي عياض بسبتة[٣٨]، وثورات غمارة المتكررة. وإذا عدنا إلى كتب الجغرافيا بغية استبيان طبيعة منطقة غمارة، سنجد أنها اعتبرت من أغنى المناطق خصوصا على مستوى الطبيعة ذلك أنها توفرت على ثروة غابوية مهمة[٣٩] جعلتها تعرف بصناعة السفن إلى جانب اشتهارها بإدخال الخشب في البناء[٤٠]، لذلك لم تتوانى كتب الجغرافيا عن إبداء إعجابها بمجال غمارة التي اعتبرت من "أخصب جبال المغرب فهي توفرت على الأعشاب والفواكه والعسل"[٤١].

هذا إضافة إلى البعد الاستراتيجي لمنطقة غمارة، كانت هذه البلاد قريبة من مجموعة من المدن المراسي ذات الأهمية التجارية مما مكن سكانها من تحقيق الاكتفاء الذاتي بالاعتماد على الأسواق المحيطة بهم؛ فلم يكونوا بحاجة إلى السفر لمسافات طويلة بهدف الحصول على البضائع ومختلف مستلزمات المعيشهم. فيتحدث الإدريسي عن مدينة بادس ويقول بأنها مدينة متحضرة فيها أسواق وصناعات، يلجأ إليها الغماريون في حوائجهم[٤٢]. وتظهر استراتيجية موقع منطقة غمارة أيضا في وقوعها في أقصى شمال المغرب في نقطة اتصال العدوتين وعلى هذا الأساس كانت تأثر كما تتأثر بمختلف الأحداث السياسية والثورات التي تعرفها الأندلس حينئذ.

وما يجعلنا مندفعين إلى القول بأن الثورات التي عرفتها هذه المنطقة كانت ذات نزعات مادية أكثر منها سياسية هو رغبة هذه القبيلة في الحفاظ على مكتسباتها ضد سياسة الإقطاع والتخميس التي كانت وسيلة الدولة لفرض السلطة والسيطرة على المنطقة. فهذا التمرين الطويل الذي خاضته هذه القبائل ضد السلطة المركزية تارة تلون بأسباب سياسية وتارة بأسباب اقتصادية خصوصًا وأن أرض غمارة اعتبرت عنوية. إذا فالدولة ستفرض على ساكنتها العديد من المغارم كرمز للسيادة والتبعية للسلطة المركزية. وعلى العكس من ذلك تمامًا نجد قبائل زرهون التي بادرت بإرسال بيعتها إلى عبد المومن الذي كان في أحواز تلمسان فاعتبر فعلهم هذا السبب الذي جنبهم الوقوع في مطب الأراضي العنوية وما يترتب عنها من حقوق لصالح الدولة كما حصل مع جيرانهم من أهل مكناسة الزيتون "فلم يتعرض لأموالهم كما فعل بالأملاك التي أخذت عنوة"[٤٣].

يظهر من خلال النص الذي أوردناه أن الإعفاءات التي ظفرت بها قبائل زرهون قد جنبتهم مجموع المغارم الناجمة عن التمرد ورفض الدخول تحت طاعة الموحدين، ولا غرو فإن ما لحق بقبائل مكناسة من عقوبات جعل الدولة تعتبر نفسها شريكًا في المحاصيل الزراعية حيث أخذ منهم نصف الفواكه الصيفية والخريفية وثلث غلات الزيتون[٤٤]. غير أن السلطة الموحدية سرعان ما تراجعت عن العقوبات المفروضة على هذه القبائل ولعل سبب هذا التراجع يعود إلى تلك الثورات المزمنة التي نشبت في الجسم الموحدي وفي مختلف المناطق في الجنوب بسوس، والوسط ببورغواطة وأيضًا الشمال في منطقة غمارة[٤٥].

تمكننا نصوص مثل هذه، من تكوين فكرة متكاملة على أسس الثروة التي جمعتها دولة الموحدين كما تمكننا من ملامسة مدى تأثير مبدأ الغنيمة، وما صاحبها من فروض مالية وجبائيه على المجتمع الإنتاجي خلال هذه المرحلة التاريخية. ومن أجل التمكن من بناء الخلاصات الضرورية حول الموضوع نريد إبداء ملاحظات حول طريقة تكوين الموحدين لثروتهم باعتبارهم تمكنوا من تكوين أكبر إمبراطورية عرفها الغرب الإسلامي خلال الفترة الممتدة من ٥١٨هـ/ وهي السنة الموافقة لانطلاق الحركة الموحدية وسنة ٥٥٥هـ، السنة التي توافق استكمال عبد المومن إخضاع المناطق التي دخلت تحت النفوذ الموحدي.

فيظهر إذن أن الدولة الموحدية كونت أول رصيد من ثروتها عبر استيلائها على أراضي وأملاك مختلف الكيانات السياسية التي تم القضاء عليها سواء على مستوى شمال إفريقيا أو الأندلس. مما يجعلنا ننفتح على لأراضي التي فتحت عنوة؛ وهي الأرض التي آلت ملكيتها إلى الدولة أو الفاتحين على حد التعبير

الفقهي، وعن الجماعات السكانية التي تأبى الدخول في الدعوة الجديدة فهي تحول إلى عبيد وعلى أراضيها وممتلكاتها التي تشتغل بها لكن الوضع القانوني يتغير حسب الظرف السياسي، لأن الساكنة هنا تشتغل لفائدة الدولة الشريكة المالكة لوسائل الإنتاج فيما تسقط هذه الملكية عن أصحابها الأصليين لفائدة المالكين الجدد، ومن أبرز التجليات التي تدل على تطبيق الموحدين لسياسة الأرض المفتوحة عنوة، هو ما حدث في كل من مراكش ووهران وتلمسان. وحسب النويري فإن سكان دكالة كانوا كثيري العدد سنة ٥٤٤هـ، "فقتل أكثرهم وغنمت أموالهم ونساؤهم فبيعت الجارية بدراهم يسيرة"[٤٦]، ويتحدث صاحب الحلل الموشية عن كل من مراكش زمن الفتح الموحدي ويصف حال البلاد والعباد فيقول: "إذ قتل الرجال وبيع النساء والأطفال بيع العبيد وخمست أملاكهم"[٤٧]. ويقدم لنا بن القطان أرقاما إحصائية دقيقة عن مدينة تازكورت خلال هذه المرحلة، إذ قتل أزيد من ٢٠٠٠٠ من سكانها[٤٨]، وعن تامسنا مجال قبيلة بورغواطة فيظهر أنها لم تكن خالية من الساكنة إذ تحدثنا المصادر عن بقاء صغار الفلاحين بها بعد هزيمة البرغواطيين أمام الموحدين سنو ٥٤٣هـ[٤٩].

وإلى جانب ذلك نجد الأراضي التي فتحت صلحا، والملاحظ فيها وعلى الرغم من أنها أراضي صلحية إلا أن الأملاك والعقارات تصبح ملكا للمنتصرين، بينما يظل ملاكها الأصليين مكترين لها أو يدخلون مع المخزن في علاقة شراكة. غير أن هذا النوع من الشركات يستوجب وقفة خاصة؛ فقد حصل في تونس لما تغلب الموحدون عليها سنة ٥٥٥هـ، وتم إخضاعها لعبد المومن أجبر سكانها على دفع نصف قيمة كراء منازلهم للمخزن الموحدي، وليس هذا فحسب وإنما أملاك وعقارات أهل تونس كلها آلت للموحدين باستثناء ما يستر عوراتهم من اللباس فقط. ولاحقا سوف يقوم عبد المومن بإعفاء أهل تونس لكن هذا الإعفاء كان مشروطًا؛ ومن أبرز شروطه مشاطرتهم في رباعهم وأموالهم، واعتبر أنها ملكا للمخزن ما عدا ملبوس رقابهم. وبعد فتح تونس رحل عبد المومن منها إلى المهدية وخلف عليها عبد السلام الكومي ومعه بعض الأشياخ الموحدين فدخلوا دور الأهالي بحثا عن الأموال وحمل جميع ما فيها. وبيع ما تم بيعه من الأملاك، هذا الإجراء طبق على سائر بلاد إفريقية وذلك لمشاطرة الرعية في جميع ما بأيديهم حتى لم يبقى من هذه المدينة بقعة إلا عمها ذلك[٥٠]. ونفس الحال سوف يعيشه سكان المناطق الثائرة كمدينة قفصة سنة ٥٨٢هـ[٥١].

اعتبرت الأراضي الفارغة التي مالك لها من ضمن ممتلكات الدولة وذلك في إطار ما اصطلح عليه فقهيا بأراضي الصوافي. وهي على الأغلب أراضي فر عنها سكانها كنتيجة للاضطرابات والحروب التي تعرفها البلاد خلال المراحل السياسية الانتقالية من دولة إلى أخرى. فالجماعات البشرية التي تستقر في بعض الأراضي سواء كمالكين أو معمرين كانوا يفرون هربا من الحروب والفتن، ونجد في المصادر التاريخية نماذج عديدة عن هذه الحالات التي لطالما تكررت خلال الفترة مدار الدراسة. وعلى الأغلب كانت هذه الجماعات تهرب من المناطق السهلية نحو الجبال والصحاري بهدف التحصن، كما هو الحال بالنسبة لأهل سوس الذين فروا إلى المناطق المجاورة لهم[٥٢]؛ كما تحدث الإدريسي عن مدينة بني تاودا القريبة من فاس والتي كانت معمورة أيام المرابطين، غير أن أهلها فروا هربا وحل بها الفساد بعد أن استأصلها المصامدة ولم يعد إليها بعد إخماد الفتنة إلا ١٠٠ رجل وما دفع هؤلاء إلى إعادة تعميرها هي أرضها الخصبة الصالحة للزراعة[٥٣]؛ ونفس الحال تعرض له سكان منطقة تازكورت[٥٤]. ويتحدث بن عذاري عن هروب سكان منطقة الهبط التي أطلق عليها تسمية قصر عبد الكريم حيث "أخلاها تهرج الفتن ولا يوجد فيها إلا القليل من الناس والأرض موحشة قفرة"[٥٥]. وبعد استتباب الوضع للموحدين سيعود إليها أهلها لكن هذه المرة ليس كمالكين ولكن كشركاء أو مستأجرين في إطار شركة مرابعة أو خماسة أو عبر عقود كراء لصالح المخزن الموحدي. وليس لصالح الأهالي.

تطالعنا نماذج الدول التي تعاقبت على حكم المغرب الأقصى، وكيفية قيامها وسيطرتها على المجال، على إمكانية وضع عدة تصورات ولعل أولها أن الظواهر السياسية أو العسكرية لها قوتها في تسيير الأحداث وتملك الثروة المادية والتحكم فيها أيضا. وأن وسائل الإنتاج وعلى الرغم من فاعليتها في تكوين وتنميط الأنظمة الاجتماعية فإن طبيعة التسيير الإداري تؤثر بقوتها أيضًا في تشكيل الأنماط الإنتاجية باعتبار العلاقة القائمة بين البنية الفوقية والبنية التحتية المشكلة لكيان الدولة وماهيتها.

ويظهر أيضًا أن الميكانيزمات المتحكمة في الجماعات البشرية والتحولات التي تلحق بها إنما هي ناتجة أساسا عن تغيير أنماط الحكم ولا ترتبط بالتحولات التلقائية التي قد تلحق الأنماط الإنتاجية المستندة على الأسس الفكرية المتينة. فالنظام العسكري والسياسي الخاص بكل دولة له دوره الفاعل في الدينامية الاجتماعية داخل كل بلد[٥٦]. فيظهر أن التجربة

السياسية لدول المغرب الأقصى. أبانت بشكل واضح على أن المعاملات الاقتصادية التي قامت في كنفها جاءت لتكريس وضع سياسي ما قائم أو مستحدث عن طريق إغناء فئات وتفقير أخرى في إطار صناعة الفئات والطبقات المؤيدة للنظام الحاكم حتى تضمن هذه الدولة استمراريتها عبر استعمالها للعنف المشروع.

إن طرائق التعامل مع الأرض ووضعها القانوني يفسح فعلا المجال للانفتاح على سياسة الواقع الممارسة ومقارنتها بالإطار النظري الذي من المفترض أن ينظمها وهو الشريعة الإسلامية. لكن واقع الحال يقول إن الحتميات السياسية كانت أقوى من أي إطار تشريعي؛ وهذا ما جعل نوعًا من الصراع يطفو على سطح الأحداث وهو صراع المادة والتنظيم الشرعي المقحم ضمن متطلبات العمل السياسي. فعلينا الاعتراف بأن الظرف السياسي يسير وفق مجرى خاص يجعله يحور الحدث التاريخي الذي يدفعه إلى تبيئة القانون وفق مجريات المعيش التاريخي. على الأقل هذا ما يظهر من خلال العديد من المفاهيم الاقتصادية التي كانت مطروحة على الساحة السوسيو-اقتصادية للدولة الموحدية. وبالرجوع إلى الدينامية الاجتماعية زمن الموحدين نجد أن الدولة لعبت الدور الوظيفي في تشكيل الطبقات الاجتماعية سواء على مستوى العقل والوعي أو حتى الممارسة الفعلية. تم ذلك عبر خلق طبقة مؤيدة ترتبط مصالحها بمصالح الدولة والحاكم والظرفية المعاشة أيضا؛ ومن جانب آخر عملت الدولة على إضعاف ومن تم إبعاد أي عنصر مناوئ أو مخالف لتوجهات الدولة القائمة[٥٧]، عبر نهج سياسة الاستعباد والقهر وإدارة العنف وتقنينه إذا لزم الأمر[٥٨].

وعلى هذا المنوال، يظهر أن جل الموحدين قد عاشوا نوعا من حالة الرضى على ما تجمع لديهم من ثروات وأموال. فقد تغيرت حالتهم الاقتصادية نتيجة عاملين: الأول ويعود إلى تعدد مصادر تمويل الدولة لبيت مالها والثاني يعود كما أسلفنا إلى سياسة الدولة الموحدية التي استهدفت خلق مجتمع داخل المجتمع فهو مجتمع إنتاجي وسياسي مناصر لها ومؤيد لمذهبها ومعتقداتها. وكنتيجة لهذه السياسة فقد خرج العديد من الموالين للسلطة الموحدية من العدم والخصاصة إلى حيازة الرفاهية والتأنق في الملبس والمسكن والمطعم، وغرس البحيرات والمنتزهات[٥٩]، ويبدو أن عهد يوسف بن عبد المومن كان عهد رخاء اقتصادي وفرصة لتكوين الثروات. وتشير المصادر إلى هذه الثروات بشكل واضح "ونمت الأرزاق وعمرت الأسواق وزادت المخازن وفورا وردت الخيرات على الناس دورا، وابتنوا بمراكش الديار العتيقة واغترسوا خارجها أينع حديقة"[٦٠]، وحسب شهادة رسمية أوردها أحد الطلبة فقد شبه المغتنين في عهد يوسف بن عبد المومن باغتناء الصحابة زمن عثمان بن عفان[٦١]. حيث تملك الموحدون الأموال والضياع وكانت ثرواتهم كبيرة جدا ولم تفوت المصادر التاريخية الحديث عن ثرواتهم ومصادرها في العديد من المناسبات[٦٢]. مما جعلنا نكتشف تعدد الفئات المتملكة للضياع بين فئات مخزنية كحام وفئات غير مخزنية، لكنها على الأغلب موالية للسلطة ومساندة لها.

يتحدث صاحب الاستبصار عن بحيرة عبد المومن الكائنة غرب مدينة مراكش والتي غرسها بنفسه وجلب لها الماء من أودية جبل درن[٦٣]. ويظهر أن حجم إستغلاليات الموحدين كان كبيرًا وخاصة بمراكش عاصمة ملكهم، يزداد هذا المعطى وضوحًا عندما نتطلع إلى حجم المبيعات كما وصفتها المصادر، فزيتون استغلاليات عبد المومن بمراكش أكثر من استغلاليات مكناسة وتازة وأحسنها جودة[٦٤].

رابعًا: السلطة وعلاقتها بالتشكيلة الاجتماعية الإنتاجية على ضوء نظام الأرض

يظهر من خلال ما سبق مدى تدخل الدولة في العملية الإنتاجية، فها نحن أمام نموذج الدولة الموحدية التي عملت فيها السلطة الزمنية على التدخل في توجيه العملية الإنتاجية. ويظهر ذلك من خلال دخول الدولة كشريك مباشر وأولي للفلاح الصغير في المحاصيل الزراعية فقد ورد لدى ابن عذاري: "عمر الموحدون بلادهم ومجاشرهم وضموا شركائهم وأقبلوا على أشغالهم وصلاح أحواله في خدمة بواديهم"[٦٥]. مما ينهض حجة على اتباع الموحدين سياسة مشاركة الفلاح في المحاصيل الزراعية ابتداء من سنة ٥٥٥هـ. وقد تراوحت أسهم المشاركة والأرباح ما بين النصف والخمس من المنتوج الفلاحي، مما جعلهم لا يكتفون في نظمهم بالخراج فقط بل الانتقال إلى خراج المقاسمة. وعلى ما يبدو أن الموحدين قد تراجعوا عن هذه السياسة بنهجهم لسياسة خراج التقسيط أو الوظيف والمقصود به أن يدفع الشريك مقدارا جزافيا معينا حسب مساحة الأرض ودرجة خصوبتها، على أساس أن يقسط المبلغ المدفوع حسب مساحة الأرض لذلك فهو يسمى بخراج المساحة، وباعتبار المبلغ المدفوع أمام استغلال الأرض فإن العلاقة الإنتاجية تتحول من علاقة شراكة إلى علاقة الإجارة لصالح الدولة المالكة لوسائل الإنتاج وعلى حساب الفلاح المستضعف الذي يحول إلى أجير على أرضه[٦٦].

هذا الوضع يدفع بنا إلى الإقرار بأن الشراكة التي تجمع بين الدولة كبنية فوقية بكل ما يتضمنه المعنى من قوة تنظيم مؤسساتي وتشريعات وأفكار وإيديولوجيات وبين الفلاح الذي يعتبر عنصرًا مجهريا ينتمي إلى البنية التحتية المستضعفة والمفعول بها في أغلب الأحايين، فنحن إزاء علاقات إنتاجية غير متكافئة أبدًا. فالخسارة التي تكبدها الفلاح معلنة عن نفسها أشد الإعلان، ففي ظل هذا الوضع القائم كان الفلاح الشريك مرغم على اختيار وضعية من إثنين: الأولى وهو أن يشتري نصيب الدولة لنفسه وبثمن مرتفع أو أن يبيع نصيبه للدولة بثمن منخفض. وهذين الحالتين تعكسان مدى الابتزاز الذي كان الفلاح يتعرض له وتحديدًا في حقوقه المادية، ولعل مثل هذه التعسفات هي ما دفعه إلى هجرة الأرض والإنتاج الفلاحي مما يؤثر أيضًا على المصالح المادية للدولة القائمة.

وباستقرائنا للأحداث التي عاشتها دولة الموحدين سنوات ٥٤١هـ إلى حدود ٥٤٤هـ، يمكن أن نجد ذلك الخيط الرابط بين العوامل الاقتصادية والأحداث السياسية التي عاشت الدولة على إيقاعها خلال هذه المرحلة. فقد قام عبد المومن ابن علي الكومي بتغيير استراتيجيته الاقتصادية والمتمثلة في مشاركة الفلاحين وتخمسهم تخميس إقطاع خصوصا بعد عودته من الحملة على إفريقية سنة ٥٥٥هـ، حيث عرفت الدولة نشوب تورثين عارمتين خلال هذه المرحلة: حيث ثار الماسي بسوس وسيطر على نقط جغرافية بالغة الأهمية من الناحية الفلاحية وهي البلاد الغربية بما فيها مناطق دكالة ذات الأراضي الخصبة. غير أنه تم إخماد هذه الثورة في العام ذاته وهو عام فتح مراكش سنة ٥٤١هـ[٦٧]، وما فتئت الدولة الناشئة خلال هذه المرحلة تتنفس الصعداء حتى ظهرت ثورة ثانية بكل من دكالة وبرغواطة المتحالفتين مع بقايا المرابطين، وبإيعاز من فقهاء المالكية المساندين للحكم المرابطي منذ نشأته حيث تم القضاء على هذه الثورة سنة ٥٤٣هـ/ ١١٤٨م.[٦٨]

ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها بهذا الخصوص هو العلاقة الموجودة بين المناطق الجغرافية لنشوء الثورات والنظام الاقتصادي المفروض من طرف دولة متمذهبة على إيديولوجية ابن تومرت؛ على هذا الغرار اعتبروا أن كل مخالف رافض لدعوتهم فهو مجسم كافر. وهذا الحكم النوعي له تداعيات مادية لان مقابل رفض الدعوة الناشئة تم الإقرار بوجوب اغتصاب أموال المعارضين تأديبا لهم. هذا الوضع شرعن العنف والتقتيل الذي مارسه الموحدون في إطار عملية الاعتراف، غير أنه لا مجال للهروب من الإقرار بأن سياسة التخميس هي السبب الأساسي والمباشر في قيام الثورات كلها، إلى درجة أن هذه السياسة كانت موقع انتقاد من طرف فقهاء المالكية الذين وجهوا انتقادا لاذعا لابن تومرت الموحدي[٦٩]. لذلك نجد أنه ولأول مرة البنية التحتية ترغم البنية الفوقية على التراجع عن بعض من قراراتها، فقد غير عبد المومن مفهوم التوحيد من معناه الديني إلى معناه السياسي حيث صار يشمل كل من أظلتهم الدولة بظلها[٧٠]. كما أكد على ضرورة احترام الملكية الخاصة وعدم التسلط على أموال الناس لأنه مخالف لما جاء في الشرع[٧١]. ومن ناحيته شدد عبد المومن على الموحدين ليسمحوا للقبائل الثائرة بالرجوع إلى أوطانها وإعمارها[٧٢]، وهنا نلامس مدى تراجع الموحدين عن سياسة اغتصاب الأرض واحترام الملكية الخاصة[٧٣]، ونفس النهج اتبعه المنصور الموحدي الذي لما أراد نفي بني حمدون وبني قايد عن بجاية من جراء تعاونهم مع الميورقيين لم يقم بمصادرة أملاكهم لكنه أجبرهم على بيعها[٧٤].

غير أن الأراضي التي فتحت عنوة لم تكن محظوظة بهذا التساهل الموحدي فقد اعتبرت أن الأراضي التي فتحت عنوة هي للدولة وحتى المناطق الثائرة التي عاودت العيش تحت رهبة التخميس والمصادرة مثل ما حدث خلال ثورات مارتلة (٥٣٩هـ/١١١٤م)[٧٥]، وابن همشك (٥٥٧هـ/١١٦٢م)[٧٦]، وثورة قرطبة (٥٥٧هـ/١١٦٢م)[٧٧]، وثورة غمارة(٥٦١هـ/١١٦٦م)[٧٨]. ولما قامت ثورة الوهيبي التي نشبت في غرب الأندلس والتي اتخذت من لبلة قاعدة لها، اضطر الموحدون إلى إخمادها وتجميد كل ممتلكات الثوار خصوصًا وأن الوهيبي كان مسانداً من طرف كبار الملاك الذين منعوا من حق التصرف في أموالهم[٧٩]. وفي مقابل ذلك كله قبل هؤلاء تربيع ممتلكاتهم التي صار المخزن الموحدي شريكا لهم فيها عوض المصادرة النهائية. معتبرين بذلك بأن الضرر سيكون بالنسبة إليهم أخف وأهون. هكذا ونظرًا لقوة المصادرات والضرر الناتج عنها فإن الملاك نظروا في مشاركة الدولة لهم في أملاكهم نوعًا من الأمان وطريقة لتثمير هذه الممتلكات خصوصا خلال عهد يوسف ابن عبد المومن[٨٠].

يظهر إذن، أن البنية الاجتماعية تتشكل وفق النمط الاقتصادي السائد والمدعم من طرف الدولة، وعلى ما يبدو فإن هذا النمط قد تأرجح بين الإقطاع الذي صاغته الدولة وفق احتياجاتها وظرفيتها السياسية. لذلك وفي اعتقادنا فإن التراجع هو السمة المميزة لاقتصاد المرحلة؛ حيث أن الظرف العام لم يسمح بحصول نمو مالي ناتج عن العمل التجاري. إذ أن التاجر وبذات نفسه لم يسلم من مضايقات ومصادرات المخزن

لأمواله فالعديد تحولوا من أرستقراطية تجارية إلى عوام الناس هذا فضلا عن أعمال النهب واللصوصية التي طفت على سطح الأحداث. في هذا السياق وفر لنا ابن عذاري نصًا وصفيًا لأعمال النهب التي تعرض لها تجار قيسارية مراكش" وذهب في هذه الكائنة للتجار الواردين والقاطنين والقاصين والدانين من الأموال الجسيمة ما لا يحصى. وافتقر فيها أمة من ذوي اليسار وأصبحوا يتكففون الناس حيارى على الأقطار"[٨١]. فالأرستقراطية بحد ذاتها لم تكن طبقة متجانسة أو طبقة ثابته فقد تميز وضعها بالمطاطية المتأرجحة بين الثراء والفقر في ظل نظام اقتصادي هو الآخر غير ثابت.

كما تأثر الفلاح المتوسط والصغير هو الآخر بهذا الوضع، فكل الجهود المبذولة من طرف الدولة تعمل على تقوية الوضع المادي لكبار الملاك في حين تعمل على تفقير الفلاحين الصغار. وهكذا فكلما تجمعت الثروة في الطرف الآخر تجمع الفقر في الجانب الآخر من المجتمع، خصوصا وأنه لم يحصل وأن قامت الدولة باستثمارات في المجال الفلاحي حيث ظلت تعمل على توزيع الامتيازات على الموالين للسلطة في الوقت الذي كان فيه الفلاح الصغير مطالبًا بدفع الضرائب المالية والعينية للسلطة الزمنية.

خَاتِمَةٌ

من حصاد ما سبق، يظهر أننا مازلنا في حاجة ماسة إلى إعادة فتح ملف النمط الاقتصادي بالمغرب خلال العصر الوسيط؛ كما أن هناك حاجة وضرورة علمية إلى إعادة النظر في العديد من المصطلحات التاريخية والسياسة كما هو الحال بالنسبة لمفهومي الفتح وسياسة الإقطاع وما ترتب عنهما من نتائج مست المجتمع والاقتصاد. والنظر إلى الموضوع بعين من التأني والتمحيص الدقيق، وذلك بغية إمعان النظر في العوامل الذاتية المساهمة في خلق هذه المطاطية التي اتسم بها الوضع الاقتصادي العام. غير أن الملاحظ هو أن الدولة الوسيطية لم تسمح بتشكل طبقة اجتماعية إنتاجية بإمكانها الإسهام الفعال في خلق وضع اقتصادي واضح ومحدد. ويبدو الأمر جليا من خلال الآليات التي وظفتها الدولة قصد نزع الثروات وحرمان الفلاحين من حقوقهم؛ ومن ناحية ثانية كانت هذه الدولة هي نفسها تعمل على تقوية الفئات الموالية لها ماديًا مما جعل الفئات الاجتماعية تعيش نوعا من الميوعة الطبقية وهو الحال الذي قادها إلى الخضوع إلى محرار السياسة مما جعلها لا تعرف استقرارًا يذكر داخل سلم اجتماعي متحرك.

التوصيات

شكلت الأرض الدعامة الأولى للاقتصاد المغربي خلال العصر الوسيط، حيث جعلتها الدول المسيطرة على الحكم وسيلتها في بسط السيطرة على الإنسان والمجال. وذلك اعتمادًا على مفهوم الفتح الذي تم إخراجه عن المفهوم الديني ليُزج به في متهات السياسة؛ ويبدو الأمر أكثر وضوحًا لما نرى وضعية الفئات التي تم سلبها وسيلتها الإنتاجية والمتمثلة في الأرض، إلى جانب فئات أخرى لم تكن تملك شيئًا فتحولت إلى الاغتناء عبر موالاتها للسلطة الحاكمة. ومن خلال نموذج الدولة الموحدية يمكننا أن نلمس هذا الواقع، فأهل إفريقية تمت مشاطرتهم في ممتلكاتهم، إلى جانب حالة أهل مكناسة الزيتون الذين جنبوا أنفسهم مطب السلب عبر بعثهم بالبيعة اضطراريًا لعبد المومن بن علي الكومي والذي قرر من جانبه إعفاءهم من سياسة التأديب عبر الحرب، وتأسيسًا عليه بمكننا التأكيد على أن موضوع الأرض بالمغرب الوسيط سيرغمنا على تسجيل مجموعة من التوصيات والتي نسوقها كالتالي:

- أنه من الضروري جدًا إعادة النظر في ملف الفقر والتفقير بالمغرب الوسيط من خلال اعتماد مدخل الأرض والسلطة وتأثيرها على الإنسان.
- اعتبار موضوع الإقطاع بالمغرب خلال العصر الوسيط من بين المواضيع الشائكة التي ماتزال إلى مزيد من النبش وسبر الأغوار، خاصةً وأن الإقطاع بمجال المغرب الأقصى كان مختلفًا عن مثيله بالمشرق الإسلامي وعن الإقطاع الأوربي خلال نفس الفترة التاريخية.
- كما نرى بأن مفهوم الفتح ما يزال في حاجة ملحة إلى مزيد من النبش والتنقيب نظرا لما ترتب عنه من نتائج مادية ومجالية.
- ضرورة إعادة استقراء تاريخ نزوح أو تهجير القبائل العربية إلى مجال المغرب الأقصى وأثرها على مجال ومالية للدولة الوسيطية.
- أنه وإلى جانب حجية أطروحة اقتصاد المغازي أو الاقتصاد الحربي، من الضروري جدًا دراسة العوامل الذاتية، وضرورة استبيان دورها في التراجع الاقتصادي للمغرب الوسيط ونخص بالذكر: السياسة، الإطار التشريعي، المستوى التعليمي ونوع التعلم المتاح بمغرب العصر الوسيط.

الاحالات المرجعية:

(١) محمود إسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي**، سينا للنشر والانتشار العربي، لندن، بيروت، القاهرة، ٢٠٠٠، ط.٤، ج.١، ص. ٣١.
(٢) فلاديمير رازين، **حول نظرية التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية**، ترجمة عادل إسماعيل، مراجعة نوفل نيوف، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط.١،١٩٨٠، ص. ٨.
(٣) حول التفصيل في أطروحة نمط اقتصاد المغازي تراجع كتابات الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش من خلال كتاب **حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط.١،٢٠٠٦، ص.٩-٣٠؛ **المغرب والأندلس في عصر المرابطين، المجتمع- الذهنيات- الأولياء**؛ **أثر الحروب في المجال الضرائبي**، مقال ضمن مجلة **الاجتهاد**، العددان ٣٤و٣٥،السنة التاسعة، شتاء وربيع ١٩٩٧م/١٤١٧هـ، ص. ٧٩-٩٢.
(٤) عمر بنميرة، **النوازل والمجتمع مساهمة في دراسة تاريخ البادية بالمغرب الوسيط**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم ٦٧، جامعة محمد الخامس، الرباط، ط.١، ٢٠١٢، ص.١٢٧.
(٥) المودودي أبو الأعلى، **مسألة ملكية الأرض في الإسلام**، ترجمة محمد عاصم الحداد، الدار العربية للدعوة الإسلامية، لاهور، باكستان، ١٩٦٩، د.ط.، ص.٢٨، القاضي أبو يوسف، **كتاب الخراج**، نشر ضمن كتاب الخراج في ثلاثة كتب، دار المعرفة، بيروت، د.ت. ص. ٢٨-٢٩.
(٦) المودودي، م.س.ص.٣٢.
(٧) نفسه، م.س.ص.٣٣.
(٨) نفسه، م.س. ص. ٣٣-٣٥.
(٩) حول وضعية الأرض في بلاد المغرب من العهد الروماني وبداية العهد الإسلامي، يُنظر مقال لمحمد البشير شنتيني، **وضعية الأرض وطرق استغلالها في بلاد المغرب في العهد الروماني وبداية العهد الإسلامي**، مجلة **دراسات تاريخية**، السنة ١٣، عدد ٤٣-٤٤، ١٩٩٢، ص. ٣٣-٤٦.
(١٠) الونشريشي (أبو العباس، أحمد بن يحيى، ت. ٩١١هـ/١٥١٩)، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب**، تحقيق محمد حجي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ودار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ج.٨، ص.٧٣-٧٤.
(١١) عمر بنميرة، النوازل والمجتمع، م.س.ص.١٢٩.
(١٢) الونشريسي، م.س.ج.٩، ص.٧٣، وأيضا لدى عمر بنميرة، م.س.ص.١٣٠.
(١٣) نفسه.
(١٤) الجزنائي علي، **جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس**، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط.٢،١٤١١هـ/١٩٩١م ص. ٧.
(١٥) نفسه، ص.٣٨.
(١٦) محمد البشير الشنتيني، م.س.، ص. ٣٦.
(١٧) الجزنائي، جنى زهرة الآس، م.س.، م.س.ص.٢٩.
(١٨) الناصري أبو العباس أحمد بن خالد، **الإستقصا لدول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء،١٤١٨هـ/١٩٩٧-١٩٩٨م، ج.١، ص.١٥٧؛ عمر بنميرة، **النوازل والمجتمع**، م.س.ص.١٣٤.
(١٩) ابن عذاري المراكشي (توفي بعد ٧١٢هـ)، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق ومراجعة ج.س.كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.١، ٢٠٠٩، ج.١، ص.٥٢.
(٢٠) عمر بنميرة، النوازل والمجتمع، م.س.ص.١٣٤-١٣٥.
(٢١) محمد بن حسن، **الأرياف والقبائل المغربية في العصر الوسيط**، دار الرياح الأربعة، تونس، ١٩٨٦، ص. ٧٨.
(٢٢) الطبري، محمد بن جرير (٣١٠ هـ - ٩٢٣م)، **تاريخ الطبري**، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط.٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م ،ج.٥،ص.٤٩-٥٠.
(٢٣) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، (ت.٢٧٩هـ)، **فتوح البلدان**، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص. ٣١٨-٣١٩-٣٢٠.
(٢٤) ابن عذاري، م.س.ج.١، ص. ٥٢.
(٢٥) إكرام عدنني، **سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر**، منتدى المعارف، ط.١، ٢٠١٣، ص.١٥٦-١٥٧.
(٢٦) ابن عذاري، م.س.ج.١ص.٨١-٨٢.
(٢٧) نفس المصدر والجزء، ص.٨٢.
(٢٨) محمد بن حسن، **الأرياف والقبائل المغربية في العصر الوسيط**، م.س. ص.٨١.
(٢٩) الرقيق القيرواني، **تاريخ إفريقية والمغرب**، تحقيق زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، ط.١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص.٥٢.
(٣٠) الرقيق القيرواني، م.س. ص.٥١.
(٣١) عمر بنميرة، **النوازل والمجتمع**، م.س.ص.١٣٥.
(٣٢) البيذق، **أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين**، باريس، ١٩٢٨، ص.٩٠-١٠٢.
(٣٣) نفسه، م.س. ص. ٦٥-١٠٦.
(٣٤) ابن غازي، **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية، ط.٢، ١٩٨٨، ص.٢٧.
(35) H. TERRASSE, **L'ancien Maroc, pays d'économie égarée**, in Revue de la Méditerranée, 1947,pp.37-53; G. Marçais, **les arabes en Bérbérie du XIe au XIVe siècle**, Canstantine,Paris,1913, pp . 191-192-198-199-327-338-530-548.
(٣٦) ابن القطان، أبو الحسن علي (ت.٦٢٨هـ/١٢٣٠م)، **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، تحقيق محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط. ١٤١٠،٢هـ/١٩٩٠م، ص.١٤٠.
(٣٧) عز الدين عمر موسى، **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٣م ،١٣٥.
(٣٨) نفس المرجع والصفحة.
(٣٩) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ج.٢، ص.٥٣٢.
(٤٠) ابن سعيد المغربي، **كتاب الجغرافيا**، تحقيق إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٠م، ص.١٣٩.
(٤١) مجهول (من أهل القرن ١٢هـ/٦م)، **الاستبصار في عجائب الأمصار**، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، العراق، د.ت.، صص.١٩٠-١٩١.

(٤٢) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، م.س.ج.٢، ص.٥٣٢، عبد العزيز التوري، **المسح الأثري لحوض سبو ومنطقة غمارة**، كلية الآداب، الرباط، عدد ١١، سنة ١٩٨٥، ص.١٦١.

(٤٣) ابن غازي، الروض الهتون، م.س.ص.١٩-٢٣

(٤٤) ابن غازي، م.س.ص. ١٩-٢٣

(٤٥) عمر بنميرة، **النوازل والمجتمع**، م.س. ص.

(٤٦) النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت.٧٣٣ه)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق أبو ضيف مصطفى، منشورات تحت عنوان تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، دار النشر المغربية، د.ت.ص.٤١٢

(٤٧) مجهول، **الحلل الموشية**، م.س.ص.١٤٣-١٤٤، وعن فتح تونس، ص.١٥٣، التجاني، **رحلة التجاني**، قدمها حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨١م، د. ط، ص.٣٤٥.

(٤٨) ابن القطان، نظم الجمان، م. س. ص. ١٩٥.

(٤٩) البيذق، **أخبار المهدي بن تومرت**، م.س.ص.٧١، التادلي أبي يعقوب يوسف بن يحيى (ت. ٦١٧ه/١٢٢٠م)، **التشوف إلى رجال التصوف**، تحقيق أحمد توفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة نصوص ووثائق رقم ٤، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠١٠م، ط.٣، ص. ٣٠٩ -٣٨٣.

(٥٠) النويري، **نهاية الأرب**، م.س.ص.٤٢٢، التجاني، **رحلة التجاني**، م.س.ص.٣٤٥

(٥١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، (ت. ٨١٨هـ/١١١٥)، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار الطباعة الخديوية، ١٨٧٦، ج.٦، ص.١٩٣؛ عبد الواحد المراكشي، (ت.٦٤٧ه/١٢٥٠م)، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، مصر، ط.١٣٦٨،١ه/١٩٤٩م، ص. ٣٩٤-٣٩٥، أحمد عزاوي، **رسائل موحدية مجموعة جديدة**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، سلسلة نصوص ووثائق، رقم٢، ط.١، ٢٠٠١م، ج.٢، ص.٢٣٩.

(٥٢) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ق.م. م.س.ص.٢١٠

(٥٣) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، م.س.ص.٢٤٩

(٥٤) ابن القطان، **نظم الجمان**، ص.١٩٥

(٥٥) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ق.م.م.ص.٤٣-٤٤

(٥٦) برتر انبادي، بيار بيرنبوم، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة جوزف عبد الله وجورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ط.١، د.ت.، ص.١٧

(٥٧) برهان غليون، **ملاحظات حول الدولة في المجتمعات النامية**، آليات السيطرة والعنف، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، عدد ١٤/١٥، ١٩٨١م، ص.٤٠-٤١.

(٥٨) نفسه، ص.٤٣

(٥٩) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ق.م.م.ص.٣٥٩.

(٦٠) ابن عذاري، نفسه، ص.٩٩، المراكشي، **المعجب**، م.س. ص. ٣٧١.

(٦١) ابن صاحب الصلاة، عبد الملك بن أحمد الباجي (ت.٥٩٤ه/ ١١٩٧م)، **المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين**، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط.٤، ٢٠١٢، ص. ١٦٦.

(٦٢) ابن عذاري، **البيان**، ق.م. ص.٣١٨.

(٦٣) مجهول، **الاستبصار**، م.س.ص.٢٠٩-٢١٠

(٦٤) مجهول، **الحلل الموشية**، م.س. ص. ١٤٦، **الاستبصار**، س.ص.٢١٠، الجزنائي، م.س.ص.١٤٦

(٦٥) ابن عذاري، **البيان المغرب، قسم الموحدين**، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ومحمد زنيبر ومحمد بن تاويت وعبد القادر زمامة، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط.١، ١٤٠٦ه/١٩٨٥م، ص. ٣٣٨.

(٦٦) الحسين أسكان، **الدولة والمجتمع في العصر الموحدي ٥١٨-٦٦٨ه/ ١١٢٥م-١٢٧٠م**، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة الدراسات والأطروحات رقم٤، ٢٠١٠، ص.١٥٦.

(٦٧) ابن عذاري، **البيان المغرب**، قسم الموحدين، م.س.ص.، ٢٦، ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، م.س.، ص. ١٢٤.

(٦٨) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، م.س.ص.١٢٤.

(٦٩) ابن القطان، **نظم الجمان**، م.س. ص. ١٠.

(٧٠) عز الدين عمر موسى، **النشاط الاقتصادي**، م.س.، ص.١٣٦.

(٧١) ابن القطان، **نظم الجمان**، م.س. ص. ١٥٣،١٥٤، عزين عمر موسى، **النشاط الاقتصادي**، م.س.ص. ١٣٦.

(٧٢) ابن القطان، **نظم الجمان**، م.س. ص. ١٥٧.

(٧٣) ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، م.س.، ص. ٣٠٢-٣٠٦. في إطار الحديث عن توحيد ابن همشك ودخوله في طاعة الموحدين.

(٧٤) ابن عذاري، **البيان المغرب**، قسم الموحدين، م.س.ص. ١٥٤.

(٧٥) محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي أبو عبد الله، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق إحسان عباس، محمد بن شريفة، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط.١، ٢٠١٢م، ج.٥، ص.١٧٦.

(٧٦) ابن صاحب الصلاة، **المن بالامامة**، م.س.، ص. ١٨٧-٢٠١.

(٧٧) نفسه، ص. ٢٠٣-٢٠٤

(٧٨) البيان، ق.م.م.س.، ص. ٦٩-٧١.

(٧٩) نفسه، ص.٣٠ وص. ١٠١-١٠٢-١٠٧، ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، م.س.،ص. ١٢٧و ١٧٧.

(٨٠) ابن صاحب الصلاة، **المن بالامامة**، م.س.ص. ٢٣٧- ٢٤٥.

(٨١) ابن عذاري، البيان المغرب، ق.م.م.س.، ص. ٢٥٨.